

أثر التحرير المالي على توزيع الدخل

- نحاول في هذه المحاضرة تناول آليات التحرير المالي التي من شأنها التأثير على توزيع الدخل. على وجه الخصوص نستعرض الجوانب النظرية لتوزيع الدخل في حالة الإصلاح المالي وذلك تمهيدا لاستعراض نتائج الدراسات التطبيقية حول العلاقة بين القطاع التمويلي والنمو الاقتصادي وتوزيعات الدخل في المحاضرات التالية .

العمق التمويلي وعدم عدالة التوزيع:

- هل هنالك علاقة بين العمق التمويلي للاقتصاديات وعدم عدالة التوزيع ؟
يكتسب هذا السؤال أهميته في ظل توجه العديد من الدول النامية إلى تحرير قطاعاتها التمويلية (كالمصارف) في إطار برامج الإصلاح الهيكلي التي بدأ تنفيذها منذ أوائل الثمانينات من القرن الماضي .

■ من الناحية النظرية هنالك عدد من الأطروحات حول هذه العلاقة يمكن تلخيصها فيما يلي :

← أطروحة كوزنتز (جرينوود وجوفا نوفيك، 1990) :

والتي تقول بأنه في المراحل الأولية لتطور القطاع التمويلي (بمعنى تعمقه أو تحريره) تزداد درجة عدم عدالة التوزيع قبل أن تبدأ في الانخفاض مع ازدياد التعمق .

← العلاقة الخطية السالبة:

في الاقتصاديات التي تتصف بتشوهات كبيرة في أسواق رأس المال (بمعنى وجود معوقات أكبر للاقتراض لتمويل استثمارات غير قابلة للتجزئة كالاستثمار في رأس المال البشري) تتصف هذه الاقتصاديات بتوزيع أكثر عدم عدالة. وتعني هذه الاعتبارات أنه كلما كان قطاع التمويل متطورا (أقل معوقات) كلما كان توزيع الدخل أكثر عدالة.

← أطروحة كوزنتز المعدلة :

بالإشارة إلى طبيعة التمويل الذي تحتاجه مختلف تقنيات الإنتاج، خصوصا التقنيات الحديثة التي تستخدم في قطاعات الصناعة والخدمات مقابل التقنيات التقليدية التي تستخدم في قطاع الزراعة، يتوقع أن يؤثر هيكل الإنتاج في الطريقة التي يتفاعل بها قطاع التمويل مع درجة عدم عدالة التوزيع. وعلى هذا الأساس يتوقع أن تكون هنالك علاقة إيجابية بين القطاع الحديث والعمق التمويلي .

- تم اختبار هذه الأطروحات لعينة من 44 قطرا للفترة 1960-1995 .
- قسمت الفترة الزمنية لسبعة فترات فرعية طول الواحدة خمس سنوات حيث كان المتغير التابع هو اللوغاريتم الطبيعي لمعامل جيني الذي يقيس عدالة توزيع الدخل حيث ينحصر بين الصفر والواحد الصحيح . عندما يكون صفرا يكون توزيع الدخل متساويا بين جميع أفراد المجتمع وعندما يقترب من الواحد يكون توزيع الدخل في أسوأ أحواله . اشتملت المتغيرات المفسرة على ما يلي :

← الائتمان للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بمعنى الائتمان من القطاع المصرفي وغير المصرفي للوحدات الإنتاجية وللأفراد باستثناء الائتمان الممنوح من البنوك المركزية للحكومات وللمؤسسات القطاع العام). بلغ متوسط هذا المتغير حوالي 51% من الناتج المحلي الإجمالي وتراوح قيمته بين 5% وحوالي 203%.

← أصول القطاع المصرفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وبالمقارنة مع الائتمان للقطاع الخاص فإن هذا المتغير يقوم باستبعاد الائتمان الممنوح بواسطة القطاع التمويلي غير المصرفي إلا أنه يشتمل على الائتمان الممنوح للحكومة ولمؤسسات القطاع العام. بلغ متوسط هذا المتغير 46% من الناتج المحلي الإجمالي وتراوح قيمته بين حوالي 5% إلى حوالي 42%.

← متوسط دخل الفرد الابتدائي: وهو متغير يعبر عن المرحلة التنموية للقطر وبلغ متوسطه لأقطار العينة 6327 دولار وتراوح قيمته بين حوالي 216 دولار للفرد إلى 20135 دولار للفرد .

← مؤشر مخاطر المصادرة: وهو متغير يعبر عن التطور المؤسسي للقطر وبلغ متوسطه حوالي 7.7 نقطة وتراوح قيمته بين 3.3 نقطة إلى 10 نقاط (وهي أعلى قيمة للمؤشر بمعنى عدم وجود مخاطر) .

← مؤشر التنافر الاثنى واللغوي : وهو مؤشر يعبر عن تجانس المجتمع وبلغ متوسطه 0.255 وتراوح قيمته بين صفر (للمجتمع المتجانس) و 0.8567 (حيث أعلى قيمة للمؤشر هي واحد بمعنى مجتمع متنافر) .

← الاستهلاك الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وتراوح قيمته بين حوالي 5.6% إلى 27.6% .

← معدل التضخم: وبلغ متوسط هذا المتغير 0.1255 وتراوح قيمته بين حوالي 0.0072 إلى 1.1704 .

← القيمة المضافة للقطاع الحديث كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: وبلغ متوسط هذا المتغير حوالي 87% من الناتج المحلي الإجمالي وتراوح قيمته بين حوالي 51% و 99.8% .

■ يرصد الجدول التالي نتائج تقدير العلاقة بين لوغاريتم معامل جيني ولوغاريتم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للعمق التمويلي. الأرقام بين الأقواس لقيمة ت-الإحصائية والنجوم توضح مستوى المغزوية الإحصائية (نجمة واحدة لعشرة في المائة وثلاثة نجوم لواحد في المائة).

الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وعدم عدالة التوزيع

المتغير التابع: لوغاريتم معامل جيني			المتغير المفسر
3	2	1	
-0.354 (1.5)	-0.172 (1.13)	0.056** (2.04)	(أ) لوغاريتم الائتمان للقطاع الخاص
-	0.032 (1.46)	-	(ب) تربيع لوغاريتم الائتمان للقطاع الخاص
0.005* (1.75)	-	-	(ج) (القطاع الحديث) (الائتمان للقطاع الخاص)
[]	[]	[]	متغيرات مفسرة أخرى
0.990 (1.39)	0.580 (0.88)	0.700 (1.00)	ثابت التقدير
0.58	0.57	0.57	معامل التحديد

- تستند نتائج العمود (1) على اعتبار (أ) كمتغير مفسر بينما نتائج العمود (2) على اعتبار (أ) و(ب) متغيرات مفسرة ونتائج (ج) على اعتبار (أ) و (ج) متغيرات مفسرة.

■ يمكن قراءة هذه النتائج على النحو التالي :

← توضح نتائج العمود رقم (1) أن من شأن الزيادة في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص أن تؤدي إلى زيادة في عدم عدالة التوزيع وذلك بدلالة مغزوية المعامل المقدّر عند مستوى المغزوية 5 في المائة .

← توضح نتائج العمود رقم (2) أنه ليس هنالك ما يؤيد وجود علاقة غير خطية بين العمق التمويلي وعدم عدالة التوزيع كما في أطروحة كوزنتز إلا أن الأطروحة القائلة بأن تأثير العمق التمويلي يتأتى من خلال القطاع الحديث تجد لها سند في نتائج العمود رقم (3) .

■ يرصد الجدول التالي نتائج تقدير العلاقة بين لوغاريتم معامل جيني ولوغاريتم الأصول المصرفية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للعمق التمويلي.

الأصول المصرفية وعدم عدالة التوزيع

المتغير التابع: لوارايتم معامل جيني			المتغير المفسر
3	2	1	
-0.256 (1.19)	-0.140 (0.80)	-0.044* (1.77)	لوارايتم الأصول المصرفية للنتاج المحلي الإجمالي
-	0.014 (0.54)	-	تربيع لوارايتم الأصول المصرفية
0.002 (0.99)	-	-	(القطاع الحديث) (الأصول المصرفية)
[]	[]	[]	متغيرات مفسرة أخرى
1.202 (1.54)	0.923 (1.30)	0.869	ثابت التقدير
0.560	0.560	0.560	معامل التحديد

■ يمكن قراءة هذه النتائج على النحو التالي :

← توضح نتائج العمود رقم (1) أن من شأن الزيادة في الأصول المصرفية أن تؤدي إلى انخفاض درجة عدم عدالة التوزيع بمعنى أن زيادة العمق التمويلي تؤدي إلى تحسن حالة توزيع الدخل وذلك على عكس النتيجة المتعلقة بالعمق التمويلي كما يقيسه الائتمان الممنوح للقطاع الخاص .

← أنه ليس هنالك ما يؤيد أطروحتي كوزنتز وكوزنتز المعدلة حسب النتائج بالعمودين (2) و (3) .

■ دون الدخول في تفاصيل فنية تجدر الإشارة إلى أنه قد تم تسوية التضارب فيما بين النتيجتين وذلك باستخدام طريقة المتغيرات الأدواتية (الوسيلة) في التقدير حيث تم استخدام الأصول القانونية للأنظمة التمويلية كمتغير أدواتي (Instrumental). هذا وقد ترتب على استخدام هذه الطريقة أن أصبحت علاقة متغيرات العمق التمويلي سالبة بطريقة مغزوية إحصائياً مما حدا بالمؤلفين الوصول إلى نتيجة مؤداها أن ازدياد العمق التمويلي بنقطة مئوية واحدة (لكل مؤشر على حدة) يتوقع أن يؤدي إلى انخفاض معامل جيني بحوالي 0.25 نقطة مئوية.

■ تعني هذه النتيجة أنه من شأن السياسات الاقتصادية الرامية إلى زيادة العمق التمويلي في مختلف الاقتصاديات أن تؤدي إلى تحسين في حالة توزيع الدخل .

التضخم وعدم عدالة التوزيع:

- تم استكشاف العلاقة بين التضخم ومؤشر عدم عدالة توزيع الدخل لعينة من 75 قطرا اشتملت على أربعة دول عربية هي مصر (1975 ومعامل جيني بلغ 43%)، والمغرب (1980 و 53.3%)، والجزائر (1989 و 39.9%) والأردن (1986 و 39.7%)، وحيث كان متوسط معامل جيني لإجمالي العينة 41.7% وللعينة بعد استبعاد الأقطار ذات التضخم الجامح 41.2 .

■ كما هو متوقع اشتملت المتغيرات المفسرة على معدل التضخم السنوي والذي أخذ كمتوسط لفترة الخمس سنوات السابقة للسنة التي تم فيها المسح الذي حسب على أساسه معامل جيني. هذا وقد بلغ متوسط معدل التضخم لإجمالي العينة 69.6% وللعينة بعد استبعاد الأقطار ذات التضخم الجامح 15.3% .

■ عُرِفَت الأقطار ذات التضخم الجامح بأنها تلك الأقطار التي يتعدى فيها معدل التضخم السنوي 300%. واشتملت الأقطار هذه على بوليفيا (1989 بمعدل تضخم بلغ في متوسطه 2414%) ، والأرجنتين (1989 بمعدل تضخم 863%) والبرازيل (1989 ومعدل تضخم 514%) ويوغسلافيا (1989 بمعدل تضخم 343%).

■ لتقييم تأثير الوساطة المالية على التغيرات التي تحدث على توزيع الدخل استخدمت أحد أهم وأحدث الدراسات متغير الائتمان الخاص كمؤشر للوساطة المالية. عرف متغير الائتمان الخاص بأنه يساوى قيمة الائتمان الممنوح من الوسطاء الماليين إلى القطاع الخاص مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي. وهو يستبعد الائتمان الممنوح من البنك المركزي وبنوك التنمية. بالإضافة إلى ذلك يستثني الائتمان الممنوح للقطاع العام والقروض بين الوسطاء. وبالتالي فإن الائتمان الخاص يعتبر نسبيا مقياس شامل للائتمان المصدر من الوسطاء طالما أنه يتضمن ائتمان الوسطاء الماليين الذي لا يعتبر نقود ودائع مصرفية.

■ وللمتغيرات التابعة التي تعبر عن حالة توزيع الدخل تم استخدام ما يلي:

➤ حصة الدخل لأدني رُبع دخل بمعنى حصة أفقر 25% من السكان.

➤ معامل جيني ويعرف بأنه نسبة المساحة المحصورة بيني منحني لورنس، الذي يحدد نصيب السكان مقابل نصيب الدخل المتحصل، وبين خط المساواة.

➤ الانحراف المعياري لأنصبة الدخل.

■ وللمتغيرات التابعة التي ترتبط بالفقر تم استخدام:

➤ التغيرات في معدل وفيات الرضع كتقريب لتحسن الخدمات الاجتماعية كما استخدمت معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية لقياس تراكم رأس المال البشري.

■ ويتضح من الجدول أدناه أن دخل أفقر ربيع ينمو بصورة سريعة في البلدان ذات الوساطة المالية المتطورة، مما يعني أن تطور مؤسسات الوساطة المالية يؤدي إلى الإقلال من الفقر من خلال قناة توزيع الدخل.

جدول (1): التمويل ومعدل نمو دخل الفقراء

المتغير التابع: معدل نمو دخل أفقر ربع من السكان		المتغيرات المفسرة
(2)	(1)	
-0.005** (2.50)	-0.007*** (1.75)	القيمة الابتدائية لدخل الفقراء
0.777 (6.53)	-	معدل نمو الدخل الحقيقي للفرد
0.016 (3.20)	0.031* (5.17)	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
	-0.008 (1.14)	الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
	-0.005 (0.33)	نسبة الصادرات والواردات للناتج المحلي الإجمالي
	0.001 (0.33)	معدل التضخم
	0.000 (0.00)	تحصيل التعليم الثانوي لعام 1960
0.043* (2.69)	0.130*** (1.73)	ثابت التقدير
52	47	عدد المشاهدات
0.73	0.59	معامل التحديد

■ ويتضح من الجدول أدناه أن الائتمان الخاص يؤثر سلبياً ومعنوياً في نفس الوقت على التغيرات في معامل جيني، والانحراف المعياري مما يعني أن تطور الوساطة المالية يقلل من حالة عدم العدالة في توزيع الدخل ومن ثم يؤدي إلى الإقلال من الفقر.

■ من هذه النتائج يمكن التوصل إلى أن تطور التركيبة التمويلية تؤدي إلى إقلال الفقر من خلال قناة التوزيع بطريقة غير مباشرة.

جدول (2): التمويل وتوزيع الدخل

المتغير التابع		المتغيرات المفسرة
الانحراف المعياري	معامل جيني	
-0.012* (4.00)	-0.013* (4.33)	القيمة الابتدائية للمتغير التابع
0.052 (0.95)	0.044 (0.86)	معدل نمو الدخل الحقيقي للفرد
-0.005* (2.50)	-0.004* (4.00)	الائتمان الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
-0.010 (3.33)	0.041 (3.42)	ثابت التقدير
52	52	عدد المشاهدات
0.209	0.212	معامل التحديد

■ ويتضح من الجدول أدناه أن :

■ الائتمان الخاص له علاقة مغزوية وسلبية مع معدل نمو وفيات الرضع.

■ الائتمان الخاص له علاقة مغزوية وإيجابية مع معدل الالتحاق المدرسي.

جدول (3): التمويل والمؤشرات الاجتماعية

المتغير التابع		المتغيرات المفسرة
معدل الانخراط في التعليم	معدل وفيات الرضع	
-0.024*	0.002	القيمة الابتدائية للمتغير التابع
(12.00)	(1.00)	
0.042	-0.309	معدل نمو الدخل الحقيقي للفرد
(1.13)	(2.26)	
0.003*	-0.007*	الائتمان الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
(1.50)	(1.75)	
0.114	-0.046	ثابت التقدير
(10.36)	(5.11)	
65	99	عدد المشاهدات
0.80	0.53	معامل التحديد

■ من هذه النتائج فإن التطور المالي أيضا يدعم الفقراء وينعكس ذلك في مؤشرات عدالة التوزيع والمؤشرات الاجتماعية .

■ يتأثر توزيع الدخل بما قد يترتب على التحرير المالي آثار مباشرة وغير مباشرة. فالآثار غير المباشرة تتمثل في أثر التحرير على توزيع الدخل عن طريق تأثيره على التضخم والبطالة أما آثاره المباشرة فتتمثل في مدى إمكانية خفض الفرق بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، زيادة عدد المقترضين وبشروط مناسبة، وتحسين معدلات الأجور/الفائدة، وعدم تأثيره سلباً على التحويلات الخاصة. ولا يتوفر ما يؤكد وجود آثار إيجابية أو سلبية مباشرة للتحرير المالي على توزيع الدخل بما يجعلنا في حاجة إلى دراسات قياسية تطبيقية.

■ رغم إظهار مدرسة ستانفورد أن هناك أكثر من أداة للكبح المالي كتقييد الائتمان، أو توجيهه إداريا، أو بفرض احتياطات نقدية عالية على وحدات القطاع المصرفي، إلا أنها ركزت بشكل واضح على دور سعر الفائدة سواء في حالة الكبح أو في حالة التحرير. وانعكس هذا على الدراسات التي قامت بتقييم آراء هذه المدرسة كما انعكس على توصيات المؤسسات الدولية وسياسات الإصلاح المتبعة وفقا لها.